

Distr.: Limited
24 September 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التاسعة والخمسون

جنيف، ١٧-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التاسعة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١٧ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

المحتويات

الصفحة

٢ موجز الرئيس
٢ الترابط: تنسيق تحفيز النمو العالمي

موجز الرئيس

الترابط: تنسيق تحفيز النمو العالمي

١- استعرض المجلس، في إطار هذا البند، حالة الاقتصاد العالمي الهشة والتحديات المستمرة التي تعترض تحقيق نهج أكثر فعالية لتنسيق التحفيز. وذكّر أن ترابط عالم اليوم المعولم يتجلى ليس فقط في بدء الأزمة وانتشارها بل أيضاً في تجربة الانتعاش. وهناك تباطؤ في الاقتصاد العالمي الذي يواجه احتمالات جديدة لبطء أشد وطأة. والآثار الإنسانية الناجمة عن تزايد البطالة واستمرار الأزمة آثار بالغة الشدة، وتشير تجربة البلدان النامية التي عانت من الأزمات في العقود الأخيرة إلى خطر وجود "عقد ضائع" بل بالأحرى "جيل ضائع". ومن الأمور المثيرة للقلق أن الجهود الجارية لتحفيز الاقتصاد في معظم الاقتصادات المتقدمة غير فعالة بل تُحدث نتائج عكسية. كما تؤدي سياسات التقشف غير الملائمة وتأثير التفاوت المتزايد في الدخل إلى زيادة تعطيل الطلب المحتمل. وقد ظلت الاقتصادات النامية محرك النمو منذ عام ٢٠٠٦ لكنها لا تستطيع الاستمرار في تحمل عبء الانتعاش العالمي.

٢- وذكّر أن منطقة اليورو تثير القلق بشكل خاص بسبب وزنها في الاقتصاد العالمي وأهميتها المستمرة كسوق لعدد كبير من الاقتصادات النامية، على الرغم من الجهود المبذولة لزيادة الاعتماد على الأسواق المحلية والإقليمية.

٣- وفيما يتعلق بآثار السياسات، ركّز النقاش على ست قضايا رئيسية على النحو التالي:

(أ) إن ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لعدد كبير من البلدان هو نتيجة للأزمة وليس سبباً لها. كما أن الجهود المبذولة لتوحيد الديون عن طريق التقشف المالي جهود غير رشيدة وتهدد بحدوث مزيد من عدم الاستقرار والمهبوط الاقتصادي. وتكمن المشكلة الرئيسية في الاقتصاد العالمي في وجود عجز في الطلب؛ ويؤدي التقييد المالي وإصلاحات سوق العمل إلى تفاقم هذا العجز؛

(ب) إن ارتفاع مستويات التفاوت في الدخل يقوّض الجهود المبذولة لزيادة الطلب. وهناك ضرورة لاتباع سياسات لإعادة توزيع الدخل وسياسات داعمة، وبخاصة في بلدان الفئات المتقدمة. كما أن تحسين توزيع الدخل سيساعد في تنمية الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والتي زادت اعتمادها على الأسواق المحلية والإقليمية بالمقارنة مع الأعوام السابقة، لأن من شأنه توسيع تلك الأسواق والمساعدة في دعم النمو المتواصل والشامل؛

(ج) وتوضح المشاكل التي عانت منها منطقة اليورو أن اليورو لا يمكن أن يقوم بدور العملة الدولية والعملة الوطنية في آن واحد. ويمكن معالجة الأزمة في بلدان الأطراف بتدابير متنوعة تشمل خطة على غرار خطة مارشال لرفع الإنتاجية في تلك البلدان، وإعادة توازن الاقتصاد الألماني، والإعفاء من الديون، وإعادة هيكلة القطاع المالي بإنشاء مصارف أوروبية بدلاً من المصارف الوطنية، وإعادة توزيع الدخل والثروة. وعدم اتباع هذه السياسات قد يؤدي إلى انهيار اليورو؛

(د) وينبغي إصلاح قواعد التجارة الدولية بغية اتباع المبادئ التوجيهية للتجارة العادلة، وبناء القدرات، والقواعد المتوازنة والحوكمة. والاتجاه الذي يجري بمقتضاه تشجيع التحرير الشرس للتجارة استناداً إلى حجج سلاسل القيمة العالمية لا يفيد البلدان النامية وينبغي إعادة النظر فيه. وهناك حاجة إلى بدء إصلاح للنظام المالي الدولي وجعله أكثر ديمقراطية وأقل عرضة لتقلبات أسعار الصرف؛

(هـ) وثمة حاجة إلى إجراء تحليل للمشاكل الاقتصادية العالمية يكون أكثر تركيزاً على التأثير الإنساني وأقل ضيقاً وتركيزاً على الأسواق، ووضع تصور لجهود التحفيز وتشجيعها. فالنماذج التقليدية التي تركز بصورة ضيقة على الأرباح لا تدرج الجانب الإنساني وقد حان الوقت لمراعاة بعد حقوق الإنسان في أسواق العمل والإنتاج والتجارة؛

(و) وانتهى زخم الإرادة السياسية والتنسيق اللذين شهدتهما بداية الأزمة. وينبغي أن تدرك البلدان مرة أخرى أنها "جميعها في قارب واحد". ويمكن أن تكون الأمم المتحدة مركز تنسيق هاماً لجهود التعافي، نظراً لتوفيرها صوتاً جامعاً تستطيع كل البلدان، بما فيها البلدان الصغيرة، المشاركة فيه.

٤- وشملت النقاط الأخرى التي أُثيرت في أثناء المناقشة نقطة تتعلق بكيفية التوفيق بين الجهود الرامية إلى زيادة الطلب من ناحية والإنتاج الأخضر والاستهلاك الأخضر من ناحية أخرى، وكيفية استمرار استفادة البلدان النامية بمواصلة جهودها من أجل التكامل المالي والنقدي الإقليمي، على الرغم من المشاكل الحالية التي تعاني منها منطقة اليورو.